

المحاضرة الرابعة: يورغين هابرماس ومساهماته الفكرية

حياته: ولد الفيلسوف يورغين هابرماس في مدينة دوسلدروف عام 1929، ونشأ في أسرة بروستانتينية متوسطة الحال، نال شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة بون الألمانية سنة 1954 بأطروحته "المطلق والتاريخ" حول التناقض في فكر شلينغ.

في 1956 درس الفلسفة وعلم الاجتماع على يد المنظرين النقيدين مثل ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو في معهد البحث الاجتماعي في 1961 أصبح أستاذا في جامعة بون، في 1964 عاد إلى مدرسة فرانكفورت كأستاذ في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع .

ورث هابرماس عن مدرسة فرانكفورت النقدية تقاليدها في نقد الحداثة التي كشفت عن الجوانب المدمرة للعقلانية وآليات السيطرة والضببط التي قدمتها المعرفة التقنية للسلطة، إلا أن هابرماس نحا منحى مختلفا عن أسلافه في مدرسة فرانكفورت، بما في ذلك أستاذه أدورنو نفسه، حيث لم يقف عند آفات العقلانية الأداة، كما فعلت مدرسة فرانكفورت، بل تجاوزها ليؤسس لعقلانية تواصلية تستند على مبادئ قيمية وأخلاقية تتلافى علات العقلانية الأداة.

في عام 1971، تسلم هابرماس منصب مدير مركز ماكس بلانك وعمل فيه حتى عام 1983، بعد ذلك عاد إلى عمله في فرانكفورت مديرا لمعهد البحث الاجتماعي واستمر فيه حتى تقديمه استقالته عام 1993، متفرغا بعدها للكتابة والنشر على نطاق واسع، ومن أبرز مؤلفاته "الوعي الأخلاقي والفعل التواصلي" (1983) و"العقلانية والدين" (1998) و"جدل العلمانية" (2007). [10]

في مسيرته الفكرية، نال هابرماس العديد من الجوائز التقديرية لمساهماته الفكرية، منها "جائزة أمير إسبانيا للعلوم الاجتماعية"، و"جائزة تيودور أدورنو" في عام 1980، و"جائزة السلام"

من جمعية الناشرين الألمان، إلا أن أهم الجوائز هي جائزة جون دبليو كلوج في واشنطن التي نالها في عام 2015، وتُعد هذه الجائزة أرفع تكريم يناله فيلسوف على أعماله مدى حياته. من أهم مؤلفاته: المعرفة والمصلحة، جدل العلمانية، الحقيقة والتبرير، الخطاب الفلسفي للحدث.

الحدث عند هابرماس: تعتبر الحدث ظاهرة حضارية متعددة الأشكال وسياقا فكريا متعدد المعاني، فهي تتخذ من القديم نقيضا لها وظهرت لفظة "حديث" في القرن الرابع عشر للاعتراض على ماهو قديم والذي كان يميز العصور اليونانية والرومانية وبرزت من خلال أعمال جيرارد نيرفال وشارل بودلير.

ومسألة الحدث من الاشكالات الأساسية التي عالجها هابرماس وكانت له نظرة مغايرة لها ومن ملامح الحدث:

- ✓ ظهور الفكر الفلسفي العقلي والتجريبي والمادي والنقدي من خلال نصوص ديكارت ولوك وكانط.
- ✓ تأسيس الفيزياء على يد نيوتن.
- ✓ بروز النزعة الرومانية في الأدب والفن.

ويعرف هابرماس الحدث فيقول: إن الحدث هي الوعي بالمرحلة التاريخية التي تقيم علاقة مع الماضي من أجل أن تفهم ذاتها باعتبارها نوعا من الانتقال أو العبور من الماضي الى الحاضر.

ويقف هابرماس موقفا وسطا من الحدث، فهو لا يؤيدها بشكل مطلق كما لا يعلن رفضه التام للمشروع الا في مستوياته الانحرافية اللاعقلانية والمتنكرة للعقل بسبب الانحراف الذي أصاب مشروع الحدث، فهو يؤكد على أهمية الحدث ويعتبره مشروعا ناقصا، فهو يؤكد على أهمية الحدث كمشروع انساني متعدد الأبعاد.

الفعل التواصلي عند هابرماس:

يحدد هابرماس الأفعال التواصلية على النحو الآتي: "هي تلك الأفعال التي تكون فيها مستويات الفعل بالنسبة للفاعلين المنتمين الى العملية التواصلية غير مرتبطة بحاجيات السياسة بل مرتبطة بأفعال التفاهم"، ولا تفاهم بدون لغة، ولتعزيز تصوره للفعل التواصلي من أجل فهم أفضل للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ذهب الى أن الفعل التواصلي يتميز عن غيره من الأفعال الأخرى بأنه لا يسعى للبحث عن الوسائل التي تمكنه من التأثير في الغير، بل يبحث عن كيفية التواصل الى تفاهم معه وتوافق متبادل دونما إكراه أو قسر، وإذا كان التفاهم الغاية القصوى للفعل التواصلي فإنه لا يمكن تصوره بين الأطراف المتجاورة إلا بشروط من أهمها عدم تأثير طرف على آخر لأن ذلك يؤدي حتما الى فشل التواصل.

الفضاء العام في فكر هابرماس:

الفضاء العام عند هابرماس هو الفضاء المشترك للأفراد الذي يؤطر الممارسة السياسية لتوجيه الرأي العام بالفعل التواصلي، كما يدخل في مضمون الفضاء العام قضايا ومعايير كالعدالة والشرعية والقانون.

ويعتبر هابرماس كانط هو المؤسس الفعلي للفضاء العام فيؤكد هابرماس على أن العمومية الكانطية استوجبت الانتقال من الفردية الى الكونية على مستوى الأخلاق والسياسة، حيث هدفت العمومية الى الوصول الى مجتمع مدني يقيم الحق على نحو شامل بمعيار العقل العملي لتأسيس عمومية تنويرية غير أن هابرماس وجد هذه العمومية غير كافية وحدها فهي بحاجة للعقلية التواصلية الحوارية بين الذوات.

ويمثل الفضاء العمومي في نظر هابرماس حلبة للنقاش العام الذي تدور فيه السجلات وتتشكل فيه الآراء والمواقف حول القضايا التي تجسد اهتمامات الناس، فهو يقوم بالدرجة

الأولى بمهمة المراقبة، كما يمكن أن يمنع بواسطة النقد العمومي امكانية القيام بمشاريع غير متلائمة مع توجهاته واحتياجاته.

إعداد الدكتورة رقاد حنان